

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أح Prism من الحرم لم يجزه .

قوله فإن أح Prism من الحرم لم يجزه بلا نزاع ونعقد وعليه دم .

ينعقد إحرامه من الحرم على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب وعليه دم .

وقيل : لا يصح قال في الفروع : وإن أح Prism بالعمرة من مكة أو أح Prism : لزمه دم ويجزئه إن خرج إلى الحل قبل طوافها وكذا بعده كإحرامه دون ميقات الحج ولنا قول : لا انتهى وتبعه على ذلك المصنف في المغني .

وقال في الرعاية : فإن أح Prism بها من الحرم أو من مكة معتمرا : صح في الأضحى ولزمه دم .  
وقيل : إن أح Prism بها مكي من مكة أو من بقية الحرم : خرج إلى الحل قبل طوافها وقيل : قبل إتمامها وعاد فأتمهما : كفته وعليه دم لإحرامه دون ميقاتها وإن أتمها قبل أن يخرج إليها : ففي إجزائها وجهان انتهى .

قال الزركشي : فإن لم يخرج حتى أتم أفعالها : فوجهان المشهور : الإجزاء .  
فعلى القول بعدم الصحة : وجود هذا الطواف كعدمه وهو باق على إحرامه حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف بعد ذلك ويسعى وإن حلق بعد ذلك فعليه دم وكذلك كل ما فعلة من محظورات إحرامه عليه فدية وإن وطأ أفسد عمرته ويمضي في فاسدتها وعليه دم ويقضيها بعمره من الحل ويجزئه عنها وإن كانت عمرة الإسلام قال في الرعاية : ويحتمل أن يجزئ بدم .  
قوله ثم يطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ثم قد حل وهل محله قبل الحلق والتقصير ؟ على روايتين .

أصل هاتين الروايتين : الروايتان اللتان في الحج : هل الحلق والتقصير نسك أو إطلاق من محظور ؟ على ما تقدم ذكره الشارح و ابن منجا وتقديم إن الصحيح من المذهب : أنه نسك .  
فالصحيح هنا : أنه نسك فلا يحل منها إلا بفعل أحدهما وهو المذهب صحيح في التصحيف وغيره

والرواية الثانية : أنه إطلاق من محظور فعله وأطلقهما في الهدایة و المذهب و التلخیص .  
و يأتي في واجبات العمرة : أن الحلق أو التقصیر واجب في إحدى الروايتين